

نقد نظریة بعض المعاصرين في الاستغاثة و التوسل

آية الله العظمى جعفر السبحاني

ملخص

لا شك أنّ ظاهرة التكفير إنّما تنشأ في بيئة الجهل و الفهم المتخلف لأحكام الدين و قد زل اقدم جل ممن ينتسب الى الاسلام و يصف نفسه داعية للاسلام لكن يوجبون على أنفسهم أن يخرج المسلمين من دائرة الإسلام بالتكفير من استغاث بالحيّ في أمر لا يقدر عليه إلا الله، و حكم بأنّ الاستغاثة كفر و شرك بالله كما انه اعتقد التوسل بذات و جاه النبي ﷺ شرك و كفر و انه ذنب لا يغفر!

هناك ادلة متيقنة في القرآن و السنة و المأثوره من السلف الصالح تدل على جواز التوسل بحق النبيّ و مقامه و جاهه، و الاستغاثة به و بأولياء الله و بما أنه لم يفرّق بين القدرة الاستقلالية و القدرة الاكتسابية حكم على عموم المسلمين بالكفر. فمن زعم ان الغير يمتلك القدرة الاستقلالية من دون الله و زعم أنّه بنفسه و بلا قدرة مكتسبة يحيي و يميت فقد كفر، أمّا من اعتقد أنّ المعاجز و الكرامات تتحقق باذن الله سبحانه و قدرة مكتسبة منه، و إنّما يتوسّل او يستغيث المسلم بتصور أنّه سبحانه أقدر الاولياء على ذلك و منحهم القدرة عليه فهذا المعتقد ليس شركاً بل هو نفس التوحيد.

الكلمات المفتاحية: الاستغاثة بالحي، الاستغاثة بالغائب، الاستغاثة بالميت، التوسل غير الصحيح، التوسل بذات الميت، التوسل بجاه النبي.

مقدمة

إنّ للإيمان والكفر معايير واضحة في الكتاب والسنة، و لم تفوّض تلك المعايير إلى أحد حتى يكفّر من شاء ويعدّ من شاء مؤمناً، وإتّما يتّبع في توصيف الرجل بالإيمان أو الكفر تلك المعايير التي وردت في الم صدرين الرئيسيين، و حفلت بذكرها كتب علماء الفقه و الكلام، و ممّا يؤسف له أنّ أديعاء العلم و الاجتهاد يكفّرون أمة كبيرة من المسلمين بلا دليل و برهان.

إنّ التكفير اتّباعاً للهوى لا يُفرضي إلّا إلى تمزيق الأُمّة الإسلامية، و إضعاف المسلمين، و إلى نشر الفوضى و انعدام الأمن الذي هو من أهمّ الحاجات الفطرية.

و لا ريب في أنّ ظاهرة التكفير إنّما تنمو في بيئة الجهل و سوء الفهم لأحكام الشريعة المقدّسة، وهي من أخطر الأمور على الإسلام و أشدها سوءاً في طريق تشويه صورته ظلماً و عدواناً.

و ممّن رفع رايتها في الوقت الحاضر بعض المعاصرين^١ - عفا الله عنّا و عنه - فترى أنّه يكفّر من استغاث بالحيّ في أمر لا يقدر عليه إلّا الله، و حكم بأنّ الاستغاث كفر و شرك بالله جلّ و علا.

و لقاتل أن يسأل الشيخ: إنّ المستغاث به إذا لم يقدر عليه إلّا الله فكيف يطلبه الإنسان العاقل من غير الله سبحانه؟! مع علمه بالموضوع.

و بما أنّ الشيخ لم يفرّق بين القدرة الاستقلالية و القدرة الاكتسابية حكم على القسمين بحكم واحد!! و لأجل إيضاح الموضوع في المقدّمه قبل ان يأتي تفصيله في ثانيا الرسالة نقول: مثلاً لا شكّ في أنّ الإحياء و الإماتة فعلاّن من أفعال الله سبحانه و لا يقوم بهما أحد غيره؛ و قد دلّت الآيات الكثيرة على اختصاص الله عزّ و جلّ بهما، يقول سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾^٢.

و يقول سبحانه: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾، إلى غير ذلك من الآيات فانها تحصر الإحياء و الإماتة بالله سبحانه.

هذا و في نفس الوقت نرى أنّ المسيح ﷺ يُخبر عن إحيائه الموتى و يقول: ﴿وَأُبْرِيءُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^٣ حتى أنّه سبحانه يخاطبه ﷺ بأنّه يحيي الموتى و يقول: ﴿وَتُبْرِيءُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي﴾^٤.

و من كان له أدنى إمام بتفسير القرآن الكريم يقف على أنّه لا تعارض بين الصنفين من الآيات، فالصنف الأوّل يعنى بالقدرة المطلقة غير المكتسبة على إحياء الموتى و كلّ ما لا يقدر عليه غيره، و هذا منحصر بالله سبحانه، فمن وصف غيره بتلك القدرة و زعم أنّه بنفسه و بلا قدرة مكتسبة يحيي و يميت فقد كفر، بل لو ادّعى ذلك حتى في الأفعال العادية التي يقوم بها غيره سبحانه من القيام و القعود و زعم أنّه ذو قدرة مستقلة غير مكتسبة من الله، يقوم و يقعد فقد كفر.

و أمّا الصنف الثاني فيعنى بمن يقوم بالمعاجز و الكرامات التي ليست في متناول أغلب الناس و لكن بإذن الله سبحانه و قدرة مكتسبة منه، و هذا هو نفس التوحيد، و بما أنّ الشيخ لم يذكر للإيمان و الكفر معياراً، زعم «أنّ من توسّل بالميت في أمر لا يقدر عليه إلّا الله فقد كفر» مع أنّ العاقل لا يتوسّل بشخص في مورد يعلم أنّ القيام به منحصر بالله، و إنّما يتوسّل به بتصور أنّه سبحانه أقدره على ذلك و منحه القدرة عليه ثم أنّه - عند ذلك - ربما يكون مصيباً و ربما يكون مخطئاً،

١. الشيخ عثمان الخميس.

٢. يس: ١٢.

٣. آل عمران: ٤٩.

٤. مائدة: ١١٠.

و الخطأ في الموضوعات لا يقتضي الكفر. يقول سبحانه: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَا كُنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^٥.

وقس على هذا سائر الموضوعات و فرّق بين القدرة المطلقة و القدرة المكتسبة فمن يطلب شيئاً من الكرامات و خوارق العادات، أنّما يطلبها من الأولياء بتصور أنّه سبحانه منحهم تلك المقدرة فيطلب عندئذٍ ما بطبعه و بنفسه لا يقدر عليه إلا الله.

و هذا هو ابن تيمية إمام الشيخ و مرجعه في الأصول و الفروع يقول: لم يكن لأهل السنة أن يكفّروا كل من قال قولاً أخطأ فيه فإنّ الله سبحانه قال: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾^٦.

و نحن لسنا بحاجة إلى فتوى هذا و ذلك، فالكتاب العزيز و السنة النبويه و إجماع المسلمين أكبر دليل على تمييز المؤمن عن الكافر.

و في نهاية المطاف نلفت نظر الشيخ إلى خطورة الموقف بما ذكره الإمام أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي حيث قال: إنّنا وجدنا الدماء أعظم ما يعصى الله تعالى بها بعد الشرك.^٧ و معنى ذلك أنّ التكفير إذا وقع في غير موقعه فهو أعظم معصية بعد الشرك بالله سبحانه، و نوصيه بالألا يطلق لسانه بلا تدبّر في الكتاب و السنّة و ما أجمع عليه المسلمون في تكفير سائر المسلمين سوى الوهابية، و ألا يقوم بعمل يشوّه صورة الإسلام لدى غير المسلمين، الأمر الذي يحول دون انتشاره في أقطار الأرض، بل ينبغي أن يكون شعاره فيما يليه قول القائل:

إنّا لتجمعنا العقيدة أمة
و يؤلّف الإسلام بين قلوبنا
و يضمنا دين الهدى أتباعا
مهما ذهبنا في الهوى أشياعا^٨

نظرية الشيخ

بثّ قناة «وصال الحق» الفضائية، برنامجاً للشيخ سُئل فيه عن الفرق بين الاستغاثة و التوسل؟ فقال في جوابه بعد تفسير الاستغاثة بالدعاء، أنّه جائز إذا كان الغير قادراً على إنجاز دعاء المستغيث كما في قوله سبحانه: ﴿فَاسْتَعَاذَ الَّذِي مِنْ شَيْعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾^٩ و أمّا إذا لم يكن قادراً فذكر صوراً:

١. أن يستغيث بشخص في أمر لا يقدر عليه إلا الله عزّ وجلّ، فهذا شرك و كفر بالله جلّ و علا.
 ٢. أن يستغيث بالغائب كأنّه يقول: هذا الذي لا تخفى عليه خافية.
 ٣. أن يستغيث بميت كأنّه يقول: هذا هو الحي الذي لا يموت. و عندما يستغيث لشيء لا يقدر عليه إلا الله فكأنّه يقول: هذا الذي على كلّ شيء قدير.
- فلندرس ما ذكره الواحد تلو الآخر.

١. الاستغاثة بالحي

قسّم الشيخ الاستغاثة بالحيّ إلى قسمين:

- أ. ما إذا كان الحيّ قادراً على إنجازهِ، فحكم بجوازه مستشهداً بالآية، و لا كلام لنا فيه.

^٥. الأحزاب: ٥.

^٦. ابن تيمية، احمد، مجموع الفتاوى، ج ٧، ص ٦٨٤.

^٧. الشافعي، محمد، الأم، ج ٦، ص ٢٢٢.

^٨. للأديب الشاعر الكاتب محمد عبدالغني حسن المصري (المتوفى ١٤٠٥ق).

^٩. القصص: ١٥.

ب. ما إذا استغاث بالحي في أمر لا يقدر عليه إلا الله فحكم بأنه شرك و كفر بالله جلّ و علا.
أقول: إن المستغيث في أمر لا يقدر عليه إلا الله عزّ و جلّ إذا أخطأ و زعم أنّ ذلك الولي قادر عليه بقدرة من الله سبحانه
و إقدار منه، هل يكون ذلك كفراً و شركاً بالله؟

فالجواب لا، لوجهين:

أولاً:

إنّ النبيّ سليمان بن داود طلب من الملائكة حولة إحضار عرش بلقيس كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ
أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ قال عفریت من الجنّ أنا آتیک به قبل أن تقوم من مقامک و آتی علیه لقوی أمين ﴿ قال الذي عند علم من الكتاب أنا آتیک به قبل
أن یرتد إلیک طرفک...﴾^{١٠} فنسأل الشيخ: إن إحضار عرش بلقيس بالوجهين المذكورين في الآية خارج عن القدرة البشرية،
فكيف طلب النبي سليمان ذلك الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله سبحانه.

فإن قال الشيخ: إنّ النبي سليمان كان عالماً بأنّ الله سبحانه منحهم تلك المقدرة فلذلك طلبه منهم.

قلنا: فليكن المورد مثل ذلك و هو أن يكون المستغيث قاطعاً بأنّ المستغاث به ممّا أقدره الله سبحانه على إنجاز ما
طلب منه فيكون مثل طلب سليمان إلاّ أنّه يفارقه في أنّ سليمان كان مصيباً في اعتقاده و لكن ذلك كان خاطئاً و إلاّ فماهية
الطلبين أمر واحد، فكيف يكون أحد الأمرين نفس التوحيد و الآخر عين الشرك؟

اتفقت الأمة الإسلامية على أنّ الإعجاز دليل قطعي على صدق مدعى النبوة فلا شك أنّ الناس كانوا يطلبون من مدعي
النبوة ما لا يقدر عليه إلاّ الله سبحانه، فهل كان طلبهم موجباً للكفر؟

لا شك أنّ الأنبياء بإقدار من الله سبحانه يقومون بأمر لا يقوم بها إلاّ الله سبحانه كقلب العصا إلى حية، و شقّ البحر
إلى قسمين، و إبراء الأكمه و الأبرص، و إحياء الموتى، حتى أنّ المسيح كان ينادي بذلك و يقول: ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي
أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْنِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُخِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^{١١}.

فلو افترضنا أنّ رجلاً من بني اسرائيل صار بصدد التحقيق و طلب من المسيح أحد هذه الأمور فهل يلام على عمله
هذا، أو يمدح لكونه مرتاداً حقيقة و متحريراً لها؟!

و ثانياً:

إنّ المستغيث بشخص في فعل لا يقدر عليه إلاّ الله سبحانه لو علم بذلك لما استغاث به أبداً، و إنّما يستغيث بزعم أنّه
سبحانه أقدره على ذلك، و أنعم عليه بتلك الكرامة، و عند ذلك يستغيث به لكنه أخطأ في مورد الاستغاثة، فهل يوصف فعله
هذا بالكفر، مع أنّه في صميم ذاته يعلم أنّ الأفعال على قسمين:

١. ما لا يقدر عليه إلاّ الله.

٢. ما يقدر عليه غيره، بإقدار من الله.

و هو يعتقد بأنّ المورد ممّا أقدر الله عليه الوليّ المستغاث به، كبرء المريض و إحياء الميت، و عندئذٍ يطلب من الولي
الحيّ ذلك العمل، و هو خاطئ في مورد السؤال، لكنّه مصيب في العقيدة الكلية بأنّ ما لا يقدر عليه إلاّ الله لا يطلب من
غيره.

١٠. النمل: ٣٨-٤٠.

١١. آل عمران: ٤٩.

٢. الاستغاثة بالغائب

قال الشيخ: إذا استغاث الإنسان بشخص غائب فكأنه يقول: هذا هو الذي لا تخفى عليه خافية. أقول: كيف قال الشيخ بأن الاستغاثة بالغائب في مورد خاص يلازم الاعتقاد بأن الغائب لا تخفى عليه خافية، هل لديه دليل على تلك الملازمة من الشرع أو العقل. فإن معنى من لا تخفى عليه خافية أنه عالم بجميع المغيبات والمشهودات في الأرض والسموات وفي المجرات وما تحت الثرى وفوق السماء. وأما من استغاث بغائب حيٍّ فإنما يعتقد سماع الغائب كلامه هذا في مورد خاص، فإن صح فهو وإن كان خاطئاً فيحكم عليه بالخطأ.

وأما كونه يلازم كون المستغاث به لا يخفى عليه خافية، فدونك ضميرك، هل هو كذلك؟ ثم إن من يعتقد بأن الغائب يسمع كلامه، يعتقد بأن الله سبحانه قد أقدره على ذلك، ومنحه قدرة سماع كلام من يستغيث به. فهذا هو النبي الأكرم ﷺ يخاطب المنافقين بقوله: «قَدْ نَبَأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ»^{١٢} كما أنه ﷺ أخبر بعض أزواجه وقال: «قَالَ تَبَانِي الْعَلِيمُ الْحَيُّ»^{١٣} فلو فرضنا أنّ ولياً غائباً من أولياء الله استغاث به شخص باعتقاد أنّ الله سبحانه منحه قدرة يسمع بها كلامه، فهل يخرج بهذا المعتقد عن دائرة الإسلام وهل أشرك بالله، وهل جعل الولي المستغاث به شريكاً لله، لا تخفى عليه خافية؟ ما لكم كيف تحكمون؟

وهناك أمراً آخر نلفت إليه نظر القارئ، وهو أنّ المحدث (بصيغة المفعول) في الإسلام مما اتفقت الأمة الإسلامية على وجوده في هذه الأمة، وهو عبارة عن تحدّثه الملائكة بلا نبوة ولا رؤية صورة، أو يلهم إليه ويُلقي في روعه شيء من العلم على وجه الإلهام، والمكاشفة، من المبدأ الأعلى، أو ينكت له في قلبه من حقائق تخفى على غيره، ويدلّ على ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه في باب مناقب عمر بن الخطاب، عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «لقد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجال يكلمون من غير أن يكونوا أنبياء، فإن يكن من أمتي منهم أحدٌ فعمر، قال ابن عباس: ما من نبي ولا محدث»^{١٤}.

فلو فرضنا أنّ المستغاث به من المحدثين في الأمة الإسلامية، وهو ربما يقف بواحدة من الطرق المذكور آنفاً على استغاثة المستغيث، فهل معنى ذلك أنه عالم بجميع المغيبات والمشهودات؟ ولا تخفى عليه خافية؟

٣. الاستغاثة بالميت

قال الشيخ: عندما يستغاث بميت فكأنه يقول: هذا هو الحي الذي لا يموت، وعندما يستغاث لشيء لا يقدر عليه إلا الله فكأنه يقول: هذا الذي على كل شيء قدير.

أقول: قد رتب على الاستغاثة بالميت، الأمرين التاليين:

١. إنه هو الحي الذي لا يموت.

٢. هذا هو الذي على كل شيء قدير.

أقول: إنّ الملازمة في كلا الموردین مفقودة، ويظهر وجهها بما يلي: أما الأول: فلا يلازم كون المستغاث به هو الحي الذي لا يموت، وذلك أنّ المستغيث يعتقد بأنّه حيّ حين الاستغاثة ولكنّه يموت عند النفخة الأولى. فأين الإشتراك بينه وبين الله؟

^{١٢}. التوبة: ٩٤.

^{١٣}. التحريم: ٣.

^{١٤}. بخاري، محمد، صحيح البخاري، ج ٥، ص ١٢، برقم ٣٦٨٩، كتاب فضائل الصحابة، لاحظ في تفسير الحديث: إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، ج ٦، ص ١٠٣.

إنَّه سبحانه يصف الذي قتلوا في سبيل الله بأنَّهم ﴿أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ و ظاهر الآية أنَّهم أحياء في الحياة البرزخية إلى ما شاء الله. فهل الاعتقاد بحياتهم يعني كذلك أنَّهم أحياء لا يموتون أبداً؟
و أمَّا الثاني: فإنَّ الاستغاثة بشيء لا يقدر عليه إلا الله لا يلازم القول بأنَّ الوليَّ على كلِّ شيء قدير، و ذلك لأنَّ القضية الجزئية أعني القدرة على شفاء مريض لا تلازم أنَّ المستغاث به قادر على خلق السماوات و الأرض، فهل يا ترى الاعتقاد بالقدرة على مورد خاص دليل على الاعتقاد بالقدرة على كلِّ شيء؟
ثم إنَّ المستغيث في المورد الذي لا يقدر عليه إلا الله سبحانه يعتقد بأنَّ الولي حيَّ أعطاه الله سبحانه القدرة على ذلك.

فلو كان خاطئاً في هذا الاعتقاد يُعدَّ معذوراً في المورد و لكنَّه مصيب في الأمر الكلي، و هو أنَّ ما لا يقدر عليه إلا الله لو لم تمنح القدرة إلى عبد من عباده، لا يطلب إلا منه تعالى.

كلام الشيخ في التوسل

قسَّم الشيخ التوسل - تبعاً لأسلافه - إلى قسمين:

الأوَّل: التوسل الصحيح و هو عبارة عن الأقسام الثلاثة التالية:

١. التوسل إلى الله بأسمائه و صفاته.

٢. التوسل إلى الله بالأعمال الصالحة.

٣. التوسل إلى الله بدعاء الصالحين.

و هذا لا كلام لنا فيه، و قد ورد التوسل بهذه الأمور الثلاثة في روايات أئمة أهل البيت عليهم السلام: نتمنى أن يكون الشيخ قد إطلع عليها.

القسم الثاني: التوسل غير الصحيح، و قد ذكر له موردين:

١. التوسل بذات الميِّت كأن يقول: اللهم إني أتوسل بمحمد صلى الله عليه وآله، قال هذا محرَّم و ليس كفراً.

٢. التوسل بجاه النبي صلى الله عليه وآله لقربه من الله، و قد حكم أيضاً بحرمة.

أقول: أمَّا الأوَّل فهو جائز لوروده في غير واحد من السنة و تقتصر بذكر موردين:

١. حديث الضرير:

إنَّفق المحدثون على صحَّة رواية الضرير - حتى ابن تيمية - . وإليك نصُّ الرواية ثم دراستها سنداً و دلالة.

عن عثمان بن حنيف أنه قال: «إنَّ رجلاً ضريباً أتى إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال: ادعُ الله أن يُعافيني. فقال صلى الله عليه وآله: «إن شئت دعوتُ، و إن شئت صبرتُ و هو خير».

قال: فادعُ، فأمره صلى الله عليه وآله أن يتوضأ فيحسن و وضوءه و يُصلي ركعتين و يدعُو بهذا الدعاء: «اللهم إني أسألك و أتوجهُ إليك

بِنبيِّك نبيِّ الرِّحمة، يا مُحَمَّد إني أتوجهُ بك إلى ربِّي في حاجتي لتُقضى، اللهم شَفِّعه فيَّ».

قال ابن حنيف: فَو الله ما تفرَّقنا و طال بنا الحديث حتى دَخَلَ عَلَيْنَا كأن لم يكن به ضرٌّ.

دراسة الحديث سنداً و دلالة

لا كلام في صحّة سند هذا الحديث، حتّى أنّ إمام الوهابيين — ابن تيمية — اعتبر هذا الحديث صحيحاً وقال بأنّ المقصود من «أبي جعفر» الموجود في سند الحديث هو أبو جعفر الخطمي وهو ثقة.^{١٥} يقول الرفاعي — الكاتب الوهابي المعاصر الذي يسعى دواماً إلى تضعيف الأحاديث الخاصّة بالتوسّل — حول هذا الحديث:

«لا شكّ أنّ هذا الحديث صحيح و مشهور».^{١٦}

و يقول:

«لقد أورد هذا الحديث النسائي و البيهقي و الطبراني و الترمذي و الحاكم في مستدركه، و لكن الترمذي و الحاكم ذكرا جملة «اللهم شفّعه فيهم» بدل جملة «شفّعه فيّ».^{١٧} بعد هذا كلّه... لا مجال للمناقشة في سند الحديث أو الطعن فيه.

و أمّا دلالة الحديث، فلو قدّمت هذا الحديث إلى من يُحسن اللّغة العربية جيداً و يتمتّع بصفاء فكر، بعيد عن مجادلات الوهابيين و شُبّهاتهم حول مسألة التوسّل، ثم سألته: بماذا أمر النبي ﷺ ذلك الأعمى عندما علّمه ذلك الدعاء؟ فيكون جوابه — فوراً: لقد علّمه النبي ﷺ أن يدعو الله تعالى و في دعائه أن يتوسّل إلى الله بنبيّه محمد ﷺ نبي الرحمة، و يطلب من الله أن يشفّعه فيه.

و هذا المعنى هو بالضبط ما يُفهم من كلمات الحديث المذكور، و فيما يلي نُقسّم الحديث إلى جمل لمزيد التوضيح:

أ. «اللهم إني أسألك و أتوجّه إليك بنبيك».

إنّ كلمة «نبيك» تتعلّق بما قبلها، أي «أسألك» بنبيك و «أتوجّه إليك» بنبيك.

و بعبارة أوضح: إنّهُ سأل الله تعالى بواسطة النبي ﷺ، و المقصود من «النبي» نفسه المقدّسة لا دعاء النبي. أمّا من يقدر كلمة «دعاء» في قوله: «أسألك بنبيك» أي بدعاء نبيك، فهو تحكّم بلا دليل و ادعاء على خلاف الظاهر، و الداعي إلى هذا التاويل هو أنّ المؤوّل لا يعتقد بجواز التوسّل بنفس النبي، فيلجأ إلى تقدير كلمة «دعاء» لتقول: بأنّ التوسّل بدعاء النبي لا إشكال فيه، و بهذا يُبرّر رأيه المسبق.

و العجب أنّ هؤلاء يفسرون الصفات الخبرية بحرفيتها و لا يسوغون أي تصرّف و تاويل في قوله سبحانه: ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾. و لكنهم لما ضاق عليهم الخناق في المقام يتصرفون في الحديث و يأولونه بأبعد ما يمكن.

ب. «محمد نبي الرحمة».

لكي يتّضح أنّ المقصود هو سؤال الله بواسطة النبي ﷺ و شخصيته و حرّمته فقد جاءت بعد كلمة «نبيك» جملة «محمد نبي الرحمة» لكي يتّضح الهدف أكثر.

ج. «يا محمد إني أتوجّه بك إلى ربّي».

هذه الفقرة تدلّ على أنّ الرجل اتّخذ نفس النبي ﷺ وسيلةً لدعائه، لادعائه ﷺ أي: أنّه توسّل بذات النبي لا بدعائه. لقد اتّضح بما ذكرنا أنّ النقطة المركزيّة في الدعاء كلّهُ هو شخص رسول الله ﷺ و نفسه الكريمة، و ليس فيه أي دليل للتوسّل بدعائه ﷺ أصلاً.

^{١٥}. جاء في مسند أحمد، ج ٢٨، ص ٤٨٠: «أبو جعفر الخطمي».

^{١٦}. الرفاعي، ابوغزوان محمد، التوسّل إلى حقيقة التوسّل، ص ١٦٦.

^{١٧}. المصدر السابق.

و كل من يزعم أنّ ذلك الرجل الضير قد توّسل بدعاء النبي لا بشخصه و شخصيته، فإنّما تغافل عن فقرات الرواية و تجاهلها.

و أنت لو تأملت قوله: «اللهم إني أَسألك و أتوجه إليك بنبيك نبي الرحمة» و قوله: «يا محمد ﷺ إني أتوجه بك إلى ربي» لظهر لك — بكل وضوح — أنّ التركيز إنّما هو على شخص رسول الله ﷺ. ولو كان الهدف هو دعاء النبي لكان الصحيح أن يقول: أسألك بدعاء النبي.

بقي الكلام في قوله: «و شفّعه في» فربما يتصور أنّه قرينة على أنّ الضير توّسل بدعاء النبي ﷺ، حيث إنّ معناه إستجب دعاء النبي ﷺ، و لكنّه باطل من وجهين:

أولاً: يحتمل أنّ معناه إجعل النبي شفيعي و تقبل شفاعته في حقّي، كما نقول: و تقبل شفاعته و ارفع درجته. ثانياً: نفترض أنّ معنى الفقرة: إستجب دعاءه بحقي، لكنّه لا يثبت ما أرادوه لأنّه لا ينافي أن يقوم النبي ﷺ بالدعاء و في نفس الوقت يقوم الضير أيضاً بالدعاء متوسلاً فيه بذات النبي ﷺ، إذ لا منافاة بين العملين.

و بعبارة أخرى: قام النبي ﷺ بعملين

١. علّم الضير ذلك الدعاء الذي فيه التوسل بذات النبي ﷺ.

٢. قام النبي ﷺ بالدعاء له، و لا منافاة بين الأمرين.

و على كلّ تقدير فنحن نركز على متن الدعاء الذي علّمه النبي للضير ففيه تصريحات على التوسل بشخص النبي ﷺ.

٢. إستسقاءهم بالعباس عمّ النبي ﷺ

أخرج البخاري بسنده إلى أنس بن مالك قال: إنّ عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا إستسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبيك ﷺ فتسقيننا و إنا نتوسل إليك بعمّ نبينا فاسقنا، قال: فيسقون.^{١٨} و أنت إذا رفعت هذا الحديث، إلى أيّ عربيّ صميم غير مطلع على جدال الوهابيين و نقاشهم في التوسل بذات القديسين يحكم بضرر قاطع أنّ الخليفة إنّما توّسل بذات العباس بما أنّه عمّ النبي و أنّ توّسله بعمّ النبي ﷺ كان ذريعة للتوسل بذات الرسول ﷺ لوجود و شيعة قوية بين العباس و النبي ﷺ و لذلك اختاره و إلّا كان بين الصحابة من هو أفضل من العباس من جهات شتى.

ثمّ إنّ الألباني ذلك الوهابي المتشدد لما وقع أمام هذا الدليل القاطع حاول تأويل الرواية على نحو لو قام به أحد في غير هذا المورد لرمي بالجهمية و المؤولة فقال: إنّ المراد «بدعاء عمّ نبيك» حيث إنّ المعهود من الصحابة هو الذهاب إلى النبي ﷺ و طلب الدعاء للاستسقاء و السنّة يفسر بعضها بعضاً فيكون المراد هو التوسل بالدعاء لا التوسل بالذات إذ أنّ التوسل بالذات لا وجود له في السنة النبوية.^{١٩} يلاحظ عليه بأمور:

أولاً: أنّه لو كان التوسل هنا بدعاء عمّ النبي ﷺ بما هو دعاء مسلم كان اللازم التوسل بدعاء الأفضل من العباس فإنّ دعاء الأفضل أقرب إلى القبول من دعاء غيره، و المفروض عند الكاتب أنّ عمر أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ و أبي بكر و بدأ يصحح حديث لو كان نبي لكان عمر).^{٢٠}

^{١٨}. بخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، ج ٢، ص ٢٧، رقم ١٠١٠، ابواب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام إذا قحطوا.

^{١٩}. الباني، محمد، التوسل أنواعه و أحكامه، ص ٥٣.

^{٢٠}. الباني، محمد، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ١، ص ٦٤٦.

وحصيلة الكلام: أن لو كان المقصود هو التوسّل بالدعاء كان على الخليفة أن يختار أفضل الصحابة وفي مقدّمهم نفسه و لو تواضع عن نفسه فلماذا ترك الأفضل أعني الذين سبقوا في الإسلام والإيمان والجهاد على عمّ النبي كلّ ذلك يدلّ على أنّ الخليفة توسّل بعمّ النبي ﷺ لوجود القرابة بينهما و أمّا التوسّل بالدعاء فلم يكن لا في ذهن الإمام ولا للمؤمنين.

و ثانياً: أنّ شرح البخاري لم يفهموا من الحديث إلا التوسّل بالذات، فهذا هو ابن حجر العسقلاني قال: ويستفاد من قصّة العباس إستحباب الإستشفاع بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة، وفيه فضل العباس و فضل عمر لتواضعه للعباس و معرفته بحقه^{٢١}.

و قال بدر الدين العيني الحنفي في شرح الخبر: «قوله: استسقى بالعباس» أي: متوسلاً به حيث قال: «اللهم إنّنا كُنا...» إلى آخره... وفيه من الفوائد: استحباب الاستشفاع بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة. و فضل العباس و فضل عمر لتواضعه للعباس و معرفته بحقه^{٢٢}.

إلى غير ذلك ممن ذكر الحديث و شرحه^{٢٣} فكّل يذهب على أنّ التوسّل كان بنفس العباس لما كان له صلة بنفس النبي ﷺ.

هذا... و قد روى محمد بن النعمان المالكي - المتوفى سنة ٦٨٣ هـ - في كتابه «مصباح الظلام في المستغيثين بخير الأنام» كيفية توسّل عمر بالعباس و أنّه قال:

«اللهم إنّنا نستقيك بعمّ نبيك و نستشفع إليك بشيبتيه، فسقوا» و في ذلك يقول العباس بن عتبة بن أبي لهب:

بعمّي سقى الله الحجاز و أهله عشية يستسقي بشيبتيه عمراً^{٢٤}

و كذلك أنشد حسّان قوله:

«فَسَقَى الْعَمَامُ بَعْرَةَ الْعَبَّاسِ».

و ثالثاً: أنّ من المضحك أخذ المدعي في الدليل حيث قال: إنّ التوسّل بالذات لا وجود له في السنة النبوية». فقد اتخذ هذا المدعي سبباً لتأويل الرواية بتقدير الدعاء كما قام بذلك في تأويل حديث الضرير.

و رابعاً: لما كان منهج القوم هو الحط من منازل الأنبياء و مقاماتهم و جعلهم بعد رحيلهم مع الناس في صف واحد استمالوا في تأويل الحديث و تحريفه قال الألباني: لو كان التوسّل بالذات جائزاً لما كان هناك مبرر للعدول عن التوسّل بالنبي إلى التوسّل بالعباس فدلّ عدولهم على أنّ توسّلهم كان بدعاء النبي و لما توفي النبي و لم يمكن التوسّل بدعائه لجأوا إلى العباس فتوسّلوا بدعائه^{٢٥}.

أقول: إنّ قوله: «و لما لم يكن التوسّل بدعائه لجأوا إلى العباس فتوسّلوا بدعائه» كلام يناقض مسلكه، إذ أي ملازمة بين عدم التوسّل بدعاء النبي و بين التوسّل بدعاء شخص العباس إلا أن يكون للعباس منزلة باعتبار إنتسابه إلى النبي فيكون فرض التوسّل حتى بدعائه تو سلا بالنبي و الا فعدم التمكن من التوسّل بدعاء النبي لا يلازم انتخاب الفاضل للدعاء مع وجود الأفضل من عم النبي ﷺ.

٢١. ابن حجر عسقلاني، احمد، فتح الباري، ج٢، ص٤٩٧.

٢٢. عيني، محمود، عمدة القاري، ج٧، ص٣٣.

٢٣. لاحظ الأذكار النووية، ص١٧٦، و العبدري المالكي المدخل، ج١، ص٢٥٤.

٢٤. سمهودي، علي، وفاء الوفاء، ج٤، ص١٩٦.

٢٥. الباني، محمد، التوسّل أنواعه وأحكامه، ص٦٣.

أما عدولهم عن التوسّل بالنبي إلى التوسّل بالعباس و انتخابه لأجل أنّ عمّ النبي ﷺ كان يشارك القوم في الشدة و الرخاء بخلاف النبي، و لذلك عدلوا عن التوسّل بالنبي إلى عمه فتوسّلوا بمن ينتفع بالاستسقاء و بنزول الرحمة إليه ينتفع الآخرون أيضاً.

ثمّ إنّ ما يدلّ على جواز التوسّل بالذات أكثر من ذلك فاقصرنا بروايتين دلالتهما على المقصود كالشمس في رابعة النهار.

التوسّل بجاه النبي

هذا هو المورد الثاني الذي منعه الشيخ، و يراد من الجاه منزلة النبي عند الله و حقوقه عليه التي منحها الله عليه بفضلها و كرمه فصار ذا حق و الله سبحانه منّ عليه الحق.

فقد وردت روايات كثيرة نكتفي بذكر واحدة منها.

روى عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري أنّ رسول الله ﷺ قال: «من خرج من بيته إلى الصلاة فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، و أسألك بحق ممشاي هذا، فإنّي لم أخرج أشراً و لا بطراً و لا رياء و لا سمعة، و خرجت إتقاء سخطك و ابتغاء مرضاتك، فأسألك أن تعيذني من النار و أن تغفر لي ذنوبي، إنّه لا يغفر الذنوب إلا أنت، أقبل الله عليه و بوجهه، و استغفر له سبعون ألف ملك».^{٢٦}

إنّ حق السائلين، عبارة عن مقامهم عند الله سبحانه، الذي منحه لهم تفضلاً و كرامة.

نعم ربما يناقش في السند بعطية العوفي، و ليس له ذنب إلا تشييعه.

هذا هو الذهبي يقول: فلورّد حديث هؤلاء [الشيعة] ذهب جملة من الآثار النبوية، و هي مفسدة بيّنة.^{٢٧}

قال ابن سعد في الطبقات: و كان ثقة إن شاء الله، و له أحاديث صالحة.^{٢٨}

و قال الترمذي في تعليقه على بعض الأحاديث التي فيها عطية العوفي: «حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا

الوجه»^{٢٩} و حسن له في مواضع متفرقة من كتابه.^{٣٠}

و قال العجلي: عطية العوفي: كوفي تابعي ثقة و ليس بالقوي.^{٣١}

و قال الملا علي القاري: و هو من أجلاء التابعين.^{٣٢}

ثمّ إنّ الأحاديث الصحيحة الدالة على جواز التوسّل بحق النبي و مقامه و جاهه، متوفرة لا مجال في المقام لنقل قليل

منها، فلوراد الشيخ الوقوف عليها فليرجع إلى كتابنا «الوهابية في الميزان».

ثمّ إنّ للشيخ محاضرة أخرى حول ما روي من أنّ النبي ﷺ لا يورث، و نحن ندرس الحديث سنداً و متنّاً و نعرضه

على الكتاب و السنّة في المستقبل إن شاء الله، بشرط أن يجيب الشيخ على السؤالين التاليين و هما:

١. هل كشف أبو بكر بيت فاطمة أم لا؟

٢. هل ندم عند وفاته عن عمله هذا أم لا؟

^{٢٦}. ابن ماجه، محمد، سنن، ج ١، ص ٢٥٦، برقم ٧٧٨.

^{٢٧}. ذهبي، محمد، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٥.

^{٢٨}. بغدادى، محمد ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٣٠٤.

^{٢٩}. ترمذى، محمد، سنن، ج ٢، ص ٣٩٤، طبعة دار الفكر.

^{٣٠}. ترمذى، محمد، سنن، ج ١، ص ٢٩٦؛ ج ٣، ص ٢٢٨؛ ج ٤، ص ٨٧، ٤٦، ٩٦، ٢٦٠ و ٢٦١.

^{٣١}. العجلي، احمد، معرفة الثقات، ج ٢، ص ١٤٠.

^{٣٢}. القارى، على، شرح مسند أبي حنيفة، ص ٢٩٢.

فلو أجاب الشيخ عن هذين السؤالين فسوف نقدّم تعليقنا على محاضرتة، و ستظهر له جليّة الحال، فليغتنم الشيخ هذه
الفرصة.

المصادر:

١. ابن الحاج، محمّد بن محمّد، المدخل، بيروت: دار التراث.
٢. ابن تيمية، احمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مدينة نبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ.
٣. ابن حجر عسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.
٤. ابن حنبل شيباني، احمد بن محمد، مسند احمد، شعيب الأرنؤوط، عادل رشيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الاولى، ١٤٢١هـ.
٥. ابن ماجة القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
٦. نووي، يحيى بن شرف، الأذكار، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، ١٤١٤هـ.
٧. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، التوسل أنواعه وأحكامه، تحقيق: محمد عيد العباسي، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة المعارف للنشر و التوزيع، ١٤٢١هـ.
٨. _____، سلسلة الأحاديث الصحيحة و شيء من فقهها و فوائدها، الرياض: الطبعة الأولى، مكتبة المعارف للنشر و التوزيع، ١٤١٥هـ.
٩. البخاري، محمّد بن اسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
١٠. البغدادي، محمّد بن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.
١١. ترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق و تصحيح: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الثانية، بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ١٤٠٣هـ.
١٢. الذهبي، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: بجاوي علي محمّد، بيروت: دارالمعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
١٣. الرفاعي، أبو غزوان محمد نسيب بن عبد الرزاق، التوصل إلى حقيقة التوسل، الطبعة الثالثة، بيروت: دار لبنان للطباعة و النشر، ١٣٩٩هـ.
١٤. السمهودي، علي بن عبد الله، وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.
١٥. الشافعي، محمّد بن ادريس، الأم، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٠هـ.
١٦. العجلي الكوفي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح، معرفة الثقات، الطبعة الأولى، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ.
١٧. العيني، محمود بن احمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
١٨. القاري، أبو الحسن علي بن (سلطان) محمد، شرح مسند أبي حنيفة، تحقيق: الشيخ خليل محيي الدين الميس، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
١٩. القسطلاني، احمد بن محمّد، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، الطبعة السابعة، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣٢٣هـ.